

الشيخ صغير عزيز لـ«الميثاق»

الإصلاح والمتمردون جزءا من القاعدة

< بداية كيف ننظر للمشهد السياسي الراهن في بلاننا؟

- على الرغم من التفاؤل الكبير بنجاح المبادرة الخليجية والانتخابات الرئاسية المبكرة بتلك الصورة المشرفة إلا أن هناك من يحاول جاهدا إعادة الأوضاع الى نقطة البداية وتأزيم الوضع من جديد، فهناك محاولات مستمرة بالأحتيال على النتائج الجيدة والخطوات المتقدمة التي قطعت، للأسف الشديد هناك قوى سياسية لم تستوعب الدرس بأنه لا يوجد طريق أمام اليمنيين غير طريق الحوار والمضي بالتسوية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية.. هذه القوى وهي في إطار المشترك وشركائه قبليون وعسكريون مازالت تعمل لتحقيق مصالح حزبية وشخصية على حساب الوطن بكامله، وهذه سياسة فاشلة بكل المقاييس ستؤدي بالبلد الى الهاوية.. وليس يخافر على أحد أن الأزمة السياسية وأعمال التخريب والتقطع والاعتصامات التي حصلت مفتعلة من قبل أحزاب والشخاص ومرآكز قوى لتحقيق مصالح ضيقة بعد أن نهوا الثروات وأكثروا الفساد وعندما قيل لهم كفي عثنا بالمال العام وقربت عملية الحساب اضطروا حفاظا على تلك الأموال المنهوبة إلى القيام بتلك الاعمال التخريبية تحت ما يسمى بـ«الربيع العربي» التي حدثت في بعض الدول مثل مصر وتونس وليبيا، واستغلوا براءة واحتياج الشباب وسخروهم كوقود لتحقيق مصالحهم الضيقة.. وإذا كان لي ملاحظة على أبنائنا الشباب الذين يطالبون بالإصلاحات وتحسين الأوضاع والقضاء على الفساد، فهي لماذا قبلوا أن يكونوا مظلة للفاستدين.. ولماذا يقبلون على أنفسهم أن يأتي فلان أو علان ويصرف عليهم من المال الحرام الذي استولوا عليه من مال الشعب في فترات سابقة وهم يعلمون ذلك، ولذا أجزم أن الشباب الذين نزلوا للساحات جزء كبير منهم ينتمون للأحزاب في الطرف الآخر من المعادلة السياسية.

يرواح مكانه

< إلى أي مدى تم التزام الاطراف بتنفيذ المبادرة الخليجية واليتها المزمعة؟

- المبادرة الخليجية تحظى بإجماع يمّني ودولي والجميع ينظر لها باعتبارها المخرج الوحيد والأمن من هذه الأزمة ولكن أقول إنها لم تأت جديدا، فكل ما ورد فيها سبق أن طرحه ويبادر به الزعيم علي عبدالله صالح منذ بداية الأزمة في مارس في ملعب الأستاذ الرياضي أو في اجتماع مجلس النواب والشورى أو غير، ولكن الآخوة في اللقاء المشترك ومن معهم أخذتهم العزة بالإثم ورفضوا كل المبادرات والتنازلات المقدمة من الرئيس علي عبدالله صالح ولو كانوا قبلوا بها لجئنا بلاننا كل ما حدث من قتل وتخريب وأزمة أثقلت كامل المواطنين، وعلى كل حال فقد التزم المؤتمر الشعبي العام بكل ما ورد في المبادرة وتنازل عن ٥٠% من الحكومة إضافة الى منصب رئيس الحكومة وتنازل الرئيس علي عبدالله صالح عن بقية فترته الدستورية ونفذ عملية رفع فصائل الجيش والزلات المركزي من المواقع التي كان يقوم بحمايتها في الأوامر انفصالية وأطامع بإقامة خلافة إسلامية طرح بها التهدة وأبدى حسن النوايا، ولكن ما يؤسف له أننا نشاهد الطرف الآخر في المشترك ومن معه مازال يراوح مكانه ويجور في تنفيذ المبادرة واليتها المزمعة باستئناء استلام الحكومة والمشاركة في الانتخابات الرئاسية المبكرة، فمزال الحريص الاعلامي من قبل مسلمئهم الاعلامية على أشده وتصرح بآيات قيادتهم عبر المنابر الاعلامية الداخلية والخارجية تسعر نار الفتنة ومزال المظاهر المسلحة قائمة بكل شوارع امانة العاصمة والمدن الأخرى ومزال المقاتريس موجودة والجامعات مملوءة بالمدرعات والدبابات وتحولت الى معسكرات والشرطة والمخابرات مقلطوعة.. إذا لم نعتزنا الى المبادرة الخليجية والمعنية بالمرحلة الانتقالية الاولى سنجد أنه لم يتم الالتزام بشيء منها من قبل المشترك وشركائه.

ولذلك أقول إنه لا بد من تنفيذ المبادرة الخليجية واليتها بنداً بنداً دون قفز أو تجرئة أو انتقاء هذا إذا كنا نريد السلامة للوطن والمواطن.

< هل تعني أن المبادرة نفذت من جانب المؤتمر الشعبي العام فقط؟

- نعم بدليل أن المؤتمر قدم كل شيء من أجل الوطن، فيما الطرف الآخر حتى الآن لم يقدم شيئا وما فعله فقط التواضع والإحلال لكوادره وقياداته على حساب المؤتمر الشعبي العام صاحب الأغلبية والذي حاز على ثقة الشعب في الانتخابات الاخيرة بما فيها انتخابات فبراير ٢٠١٢م.

صمت هريب

- نحن نقدر الشخصيات التي تتضمنها اللجنة العسكرية ونثق انهم حريصون على أداء واجبهم على أكمل وجه خدمة للوطن وأمنه واستقراره ولا نشكك بأوطنية أحد مطلقا أو نزايد عليه، ولابد من الاشارة إلى أن اللجنة العسكرية في البداية قدموا الشيء الجيد في رفع المتارييس من بعض الشوارع الرئيسية ولكن سرعان ما عادت في الوقت الذي توقفت اللجنة على إزالة المظاهر المسلحة والمتارييس وتنفيذ المبادرة الخليجية كما جاءت ويجب أن ندرک أن اللجنة العسكرية ليست قادرة على كل شيء بسبب تعنت واستعلاء البعض ولكن على اللجنة العسكرية في مثل هذه الحالة ايضاح الحقائق أمام الرأي العام المحلي والدولي بأن هذا الطرف متعنت أو ممانع لعملائنا حتى يعرف الشعب من عم المبادرة الخليجية ومن ضدها ومن عم الامن والاستقرار ووودة الجميع ومن ضدها..إذا نحن لا نعيب على اللجنة العسكرية الإخفاق بل نعيب عليها السكوت وعدم كشف الحقائق.

فشل في أربح

< ولماذا فشلت اللجنة العسكرية على استهداف وحدات الجيش في أربح ونهم وغيرها من المناطق وهم زملاء وقفوا هناك لحماية الوطن؟

- فعلاً هذه من المآخذ على اللجنة العسكرية لأنها لم نرها قد ذهبت يوماً وعملت شيئاً لدفع دماء الآخوة في معسكر الحرس في الصمغ ويبيت دحرة ونهم بل أنني سمعت أحد أعضاء اللجنة يقول انه يوجد منازل تم الاعتداء عليها في أربح ونجنح والله نعلم أنه لم يحدث ونعلم أن الأفراد والضباط لم يفتدوا على منزل أو مواطن ولم يخرجوا خارج اطار المعسكرات، وأما إذا تم الاعتداء على المعسكر من قبل الميليشيات المسلحة والقاعدة والوحدات العسكرية المتردة والمؤيدة لها كما حدث الهجوم على معسكر الصمغ بأرْحب الساعة الرابعة فجراً

وسمي ذلك الهجوم على الحرس غزوة المجاري والهجوم الذي حدث أكثر من مرة على المعسكرات في نهم وكان من الأولى على اللجنة العمل على حقق دماء أبطال هذه الألوية المرابطة هناك لحمالية الوطن ومكاسبه، ومن حق أي شخص أو جندي أو معسكر الدفاع عن نفسه وقد قال تعالى : «ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فإن الله لا يحب المعتدين».. إذاغلى اللجنة العسكرية أن تبدل جهودا إضافية وأن تطالب بأن يكون لها استقلالية في اتخاذ أي قرار من شأنه إنجاح عملها.

< لاحظن أن هناك إصراراً على ضرب واستهداف قوات الحرس الجمهوري والامن المركزي لماذا في تصورك؟

- الحرس الجمهوري بني على أسس عملية حديثة وهو من الوحدات النموذجية في الإعداد القتالي والنفسي والتسليح لأن قيادة الحرس عملت بنكران ذات وتفتان كقيادة شابة مؤهلة تتميز بولاء مطلق للوطن بنت جيتنا وطنيا حديثا، وسخرت كل الامكانيات المادية المتاحة لبناء الحرس حتى أصبح يضاهي أفضل الجيوش في العالم، وعندما نقول لماذا يضرب الحرس فإن الجواب يأتي سريعا لأن الحرس قادر على دحر المؤامرة على الشريعة وعلى النظام الجمهوري والوحدة.. هناك أطماع انفصالية وأطماع بإقامة خلافة إسلامية طرح بها الزنادي وامارات اسلامية للقاعدة وأطاع في السطو على السلطة بالانقلاب وما يعيق تحقيق ذلك كله هو الحرس الجمهوري كقوة ضاربة بخلاف القوات والوحدات التي أصبحت مترهلة ولا أقول خاملة بسبب عدم وجود رؤية لدى قياداتها التي أصبحت بعد سن التقاعد بمراحل طويلة.. إذا الحاققون الذين أشرى القيد الهم في بداية حديثي أولئك هم جزء من اللعبة للفضاء على وحدات الجيش في الحرس الجمهوري والامن المركزي وغيره من الوحدات العسكرية الكفوءة.

هذه القوة الحاقدة لا تريد بناء جيش قوي بل تريد الارتزاق على حساب مخصصات تلك الوحدات التي يقودونها وكأنها ملك لهم يألكون مخصصاتها وعبر صحيفة «الميثاق» الغراء ادعو الآخوة في اللجنة العسكرية كشف الحقائق والعجل على وقف استهداف وحدات الجيش بالحرس سواء بالقتل أو الاعتداء أو بالتخريص الاعلامي، فالحرس هو جيش كل اليمنيين واستهدافه استهداف لكل اليمنيين.

< هل يوجد تنسيق بين المسلحين وبعض الاحزاب والمتمردين عن الجيش والجماعات الارهابية في أربح وأبين؟

- بعض المنشقين وعناصر المعارضة سواء القبليين أو الاسلاميين لها علاقات واسعة مع تنظيم القاعدة وما يسعون بأنصار الشريعة والجماعات المتطرفة وهذا لا يمكن إنكاره أو إخفاؤه والارتباط والتنسيق ليس من اليوم بل قد يعود بجذوره الى فترات الجهاد في أفغانستان ونحن نعرف أن قيادات بارزة في اللقاء المشترك وتحديدا حزب الأخوان المسلمين ترطبهم علاقة مع العائدين من أفغانستان بل وهناك من يقول أن البعض من العائدين من أفغانستان يوجدون في الجامعات ذات الطابع الديني وبعض الوحدات العسكرية القريبة منها في التوجه وهي واضحة ولا تحتاج توضيحا أكثر، فالجميع خرج من مستنقع واحد، ولذا أقول لكل الشرفاء في بلاننا والعالم أن البعض في الطرف الآخر من المعادلة السياسية ولعبون بالبار وانهم لا يتورعون لحظة عن تسليم اليمن للقاعدة حيا في الانتقام وهذا سيهدد الامن والسلم في اليمن والعالم.

< هناك دعوات للحلح بإعادة هيكله الجيش قبل بدء الحوار.. لماذا؟

- نحن لسنا ضد الهيكله إذا كانت تستخدم تطوير الجيش اليمني ولكن لا نريد أن تكون كما يقال كلمة حق يراء بها بلاطلا، فهناك مواد تم القفز عليها يجب أن يتم البدء بها أولا قبل كل شيء، وهي رفع المظاهر المسلحة وتحديدا الشوارع والمدن وعودة الوحدات العسكرية إلى ثكناتها وإخلاء الشوارع ورفع الاعتصامات والمتارييس من المدن اليمينية.. كل هذا لم يتم الإيدء فيه حتى الآن، وإذا رفع مترس اليوم عاد غدا بدلا عنه أربعة، أيضا عملية التخريص والتصعيد الاعلامي من ق قبل البعض في اللقاء المشترك والابواق المساندة لهم داخليا وخارجيا يعلم الجميع وخاصة العارفين بالشأن العسكري ماذا تعني الهيكله وكم تحتاج من الوقت ومن في الوحدات العسكرية التي هي فعلا بحاجة لإعادة هيكله لأن هناك وحدات لا تحتاج لإعادة هيكله لأنها مبنية على أسس حديثة وهي معروفة، وهناك وحدات فعلا ليعيد الهيكله

الحرس افشل مؤامرات الانقلابيين والارهابيين

< حذّر الشيخ صغير حمود عزيز- عضو مجلس النواب- من التدهور الكبير في الحالة الامنية التي تعم معظم محافظات الجمهورية، وقال في حوار مع «الميثاق» إن الانفلات الأمني وأعمال التتقطع قد أضعفت هيبة الدولة.. وطالب حكومة الوفاق القيام بمهامها للحفاظ على الوطن وأمنه واستقراره ووحدته قبل فوات الأوان.

وقال إذا لم تستطع الحكومة القيام بمهامها في تحقيق الامن والاستقرار فليها أن تقدم استقالتهما.

وشدد بن عزيز على أهمية ابتعاد الحكومة عن ممارسة عمليات الاقصاء والإزاحة للكوادر الوظيفية لأن ذلك لا يخدم التوافق الذي من شأنه إيصال البلد الى بر الأمان.

حاوره: عارف الشرجبي

على اللجنة العسكرية إنهاء المظاهر المسلحة أو تستقيل

ليس من اليوم بل منذ أمد بعيد، ولذلك فالهيكله بحاجة أولا لتحديد ودراسة دقيقة، ومنهجية وليست اعتباطا وكما يراد منها أمور أخرى لتصفيح حسابات أو لإزاحة فلان أو علان من موقعه القيادي نزولا عند رغبة هذا الطرف أو ذلك وحسب علمي فإن الأخ العميد أحمد علي عبدالله صالح قد قدم مشروعا متكاملا لي وزارة الدفاع قبل نحو خمسة أعوام لإعادة هيكله الجيش ولكن هذا المشروع تم إجباؤه من قبل قيادات عسكرية معروفة، ولابد أن أتوه أن البعض يراهن على عملية الهيكله التي يريدهونها شكليا يراهن على إزاحة بعض القيادات المحسوبة على طرف لصالح طرف آخر بديلان أو وزيرة حقوق الإنسان الاستاذة حورية مشهور صرحت بأن القرارات الأخيرة الخاصة بالجيش تعد بداية لإعادة أو جزء من إعادة هيكله الجيش ولذا فإن الطرف الآخر يرى أن بالهيكله سيتخلص من بعض القيادات العسكرية وهي معروفة وهنا تكمن الكارثة.. إذا كان مفهوم الهيكله بهذه السطحية أو اعتبارها وسيلة للأقصاء التي تخدم أطرافا سياسية.

< ولماذا رفض مشروع الهيكله الذي تقدم به قائد الحرس؟

- لأن الهيكله ستضمن إنهاء حالة الانفلات وستكشف عن الاسماء الوهميين في بعض الوحدات وستكشف حالة الفساد المالي في تلك الوحدات وتوقف المليارات التي تذهب الي جيوب بعض القيادات، كما أن الهيكله سوف تقضي الى تفعيل قانون الخدمة في الجيش وستحيل القيادات المترهلة والتي شاخت الى التقاعد.

القرارات والخطر

< صدرت يوم أمس الأول العديد من القرارات تضمنت تعيينات عسكرية كيف تنظر لها؟

-القرارات الصادرة عن فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي في أي شأن يجب أن تحظى باحترام وتقدير الجميع والرئيس هادي رجل وطني ويحظى بتأييد كبير ولديه القدرة على فهم الأمور كما يجب، ونحن نعمل عليه كثيرا في إيصال البلد الي بر الامن، فإذا كان البعض يراهن أن تكون هناك قرارات انتقائية تخدم طرفا على حساب طرف آخر فيجب علينا أن نقف وننبه لخطورة ذلك، فاي انتقائية أو مراضاة أو تنازل لصالح البعض سوف يوصل البلد الى الهاوية.. التعيينات التي حدثت فهمها الكثير بأنها تخدم أطرافا معينة ولم تكن قرارات متأنية ومدروسة وهذا قد يزيد حالة الاحتقان الحاصلة اليوم، واعتقد أن فتح حنفية المراضاة والتنازلات لصالح بعض الاطراف لتفعل وتطالب بالمزيد من التنازلات، وهنا الخطر الحقيقي الذي يجب ألا تقع فيه تحت أي ظرف.

< كيف هي الأوضاع في سفيان وهل أثرت عليها الأحداث في حجة وأربح؟

- هناك سيطرة تامة من الحوثيين على معظم مناطق صعدة وبعض مناطق الجوف وحة من قبل الحوثيين والخارجيين عن القانون، ومع الاسف فقد اتضح لنا أن هناك تواطؤا وتعاونا كبيرا بين اللواء المشترك والحوثيين وهناك وثائق موقعة تؤكد ذلك، ونحن للأسف كنا مدخوعين قائلنا عن النظام والقانون والشريعة الدستورية ورفضنا الخروج عن ولي الامر في كل مناطق صعدة الذي بذل أبناؤها كما لا بوسعهم في مواجهة الحوثيين ولكن للأسف اكتشفنا أننا وضعنا كعبيش فداء بدون أدنى خجل أو أننا نستقبلنا جزءا من النطام فصدقاهم ولكن البعض لقمة سهلة لعبدالملك الحوثي نتيجة للمماحكات السياسية.

< ممن خدمت بالضبط؟

- اللقاء المشترك وأطراف فيها وبعض الشخصيات العسكرية والقبلية والمشيخة الموالية والمضوية في اللقاء المشترك على الرغم من اختلافهم الذي كانوا يظهرهوا إلا أننا أثناء الأزمة السياسية الاخيرة اكتشفنا ذلك التعاون بشكل واضح بعد أن كشفت الحقائق وسقطت الأقنعة من تلك الوجوه القبيحة والنفوس المرصقة التي لم تخف من الله ولم تخجل من المخلو، فكان من الطبيعي أن نضع جزءا من الدنح والصدقاهم ولكن عندما انضمو للساحات عرفنا أننا خدعنا ولكن الحياة عبر ومواقف.

< وماذا عن النزاحين ومعانئتهم؟

- للأسف الشديد فإن النزاحين من صعدة وسفيان وغيرها لا تلصم المساعدات اللازمة التي تخصص لهم سواء التي من الدولة أو التي من الاشقاء والاصدقاء، فالجهات المعنية تحطى عندما تعطى أو تسلم تلك المساعدات للحوثي لإيصالها للنزاحين والحوثي لا يعطي الاصحابه فقط، أما الذين ليسوا معه فليس أمامهم إلا أن يعاينوا فقط هذه المساعدات أن تصل للمحتاجين الحقيقيين



أبدأ وخاصة الذين نزحوا من مناطقهم الى صنعاء وعمران وسفيان وغير ذلك قسرا فنتركهم هذه الجهات وتجهه الى صعدة لإعطاء المساعدات من هم أقل حاجة لأنهم في بيوتهم وأموالهم بأيديهم بينما المحتاجون الذين تركوا كل شيء وهربوا بأنفسهم لا يحصلون على شيء، وهذه مأساة حقيقية، كما أن على الجهات المعنية أن تنظر الى النزاحين في أمانة العاصمة صنعاء.. كل هؤلاء هم بحاجة ماسة للمساعدات ولذا لابد من إعادة النظر في طريقة توزيع المساعدات للنزاحين وهذا على حكومة الوفاق التي لم نسمع يوماً أنها ناقشت أوضاع النزاحين سواء في صعدة أو سفيان أو عمران أو صنعاء أو في الحصبة ونصوفان وهائل وأوتحي في تعز وأبين والملاحظ أن برنامج الحكومة وتقديرها لم يتطرق للنزاحين أبدا، وهذا عيب عليهم في الحكومة خاصة وأن النزاحين نزحوا بسبب الأزمة التي جاءت لحلها حسب قولهم.

< بماذا قصرت حكومة الوفاق مع النزاحين؟

- كان عليها أولاً زيارة النزاحين وتقديم المساعدات والعمل على إعادتهم الى قراهم وبيوتهم في اقرب وقت تقدم لهم المساعدات وهم في بيوتهم فلا يعقل أن تظل الاسر مشردة لسنوات والحكومة تنظر للأمر بأنه لا يعينها أو كأنها ليست مسؤولة على كل فرد في الوطن وما يحز في النفس أن رئيسا الوزراء وزيره حقوق الانسان زاروا الساحات أمام جامعة صنعاء على أحوالهم وقدموا عشرات الملايين من خزينة الدولة لهم في الوقت الذي يعاني النزاحون في صنعاء وغيرها، وهذا يؤكّد أن حكومة الوفاق وبعض وزراءها مازالوا لم يستوعبوا أنهم أصبحوا أعضاء في الحكومة.

< على ذكر الحكومة كيف تقرّر تقريرها المقدم للبرلمان حول ما تم إنجازه خلال الفترة الأخيرة؟

- الحكومة في تقريرها قدمت كل ما بجعبتها فهو تقرير هزيل ما كان يجب على الحكومة أن تقدمه فهو عبارة عن تقرير أعمالها اليومية الروتينية، كنا نتوقع من حكومة الوفاق تقديم برنامج متكامل عما أنجزته على سبيل رفع المظاهر المسلحة وانهاء التتقطع وكنا نتوقع أن تقدم لنا تصورا متكامللا للحوار الوطني من تقرب، وإعادة النزاحين إلى قراهم ومنازلهم ولكنها قدمت تقريرا عن اصلاح كابل الكهرباء في جولة تكتاسكي ولقاء الوزير بنظيره الفلاني وهكذا.

< هل تريد القول ان الحكومة لم تترك طبيعة مهام المرحلة أم أنها غير مؤهلة وليست كفوءة؟

- يوجد في الحكومة وزراء لهم تاريخ حافل ولكن البعض لم يستوعب طبيعة حكومات الوفاق التي يفترض أن تدوب فيها الحزبية وأن يعمل الجميع ك فريق عمل واحد ولأن هذا لم يحدث فقد ظهرت على هذا النحو من الهزل، ولذلك لابد أن يتجرّدوا عن الحزبية وأن تكون اليمين هو حزبهم الكبير والحقيقي ومصصلحة الشعب هي غايتهم التي يسعون لتحقيقها وفي تصوري أن الحكومة لو ظلت تعمل وفق معايير حزبية فإن الكارثة ستحل بلوطل وسيدفع المواطن ثمن ذلك باهظا.

هيمنة المشائخ

< ألا تعتقد أن هناك من يسير الحكومة من تحت الستار أو من خارجها الامر الذي أثر سلبا على أداها؟

- هذا يقترّب من الواقع الى درجة كبيرة ولكن لكي نكون منطقيين لابد من القول ان هناك وزراء جديدين ولكن الحكومة باعتبارها متواقفية تأثرت في أداء مهامها بالشكل المطلوب، هناك أناس خلف الكواليس هم من يدير الحكومة وأقصد هنا الحاقدين والناقمين وأصحاب المصالح الشخصية ونحن كنا نأمل ومزال لنا في هذه الحكومة أن تكون النموذج في أداء الواجب خاصة في هذه الظروف العصيبة بعيدا عن المماحكات والمكاييدات السياسية التي جلبت اليمين الويلات وقد يكون القادم أسوأ إذا لم تنتبه من الآن ولذا أقول وبدافع حب الوطن أقول للأخوة أعضاء حكومة الوفاق وهم على قدر كبير من العلم إذا تم تبسيطعوا عمل شيء للوطن وستظلوا أسرى الماضي والمماحكات فليعلمك تقديم استقالاتكم، ولذلك على حكومة الوفاق أن تتحرر من هيمنة المشائخ وأصحاب المصالح وتعمل لخدمة الوطن فقط.

< هل من مآخذ على هذه الحكومة؟

- لابد أن يكون هناك إيجابيات وهناك سلبيات وهذه سنة الكون، ولذلك علينا أن نكون عوامل دعم ومساندة

لهذه الحكومة التي جاءت في ظروف استثنائية ومعقدة حتى تتجح ومع ذلك هناك محطات ومواقف لا يمكن أن تجاهلها أو نمر عليها دون التحدث عنها، ولو نظرنا الى برنامجها المقدم للبرلمان سنجد أنه لم يتحقق منه شيء على الواقع، ناهيك عن الحالة الامنية السيئة في كل المحافظات وأعمال القاعدة التي تتصاعد وارتفاع الاسعار والتقطعات بين المحافظات وداخلها كما أن عدم حضور الحكومة وعلى رأسها الأستاذ محمد سالم باسندوة مراسم تسليم السلطة بين الرئيس السابق والرئيس المنتخب كانت من أهم الرسائل للداخِر لعدم وجود أي توافق لحكومة الوفاق، فقد أعطى انطباعا للجميع أن الاحقاد مازالت موجودة وكان على رئيس الحكومة أن يدرك أنه رئيس حكومة لسكل اليمنيين وليس للمشرك فقط وحسب علمنا أنه تعرّض للضغط مساءً من قبل البعض لعدم الحضور صباح الاحتفال فخضت لتلك الضغوط غير بالفضيحة السياسية التي سجلت عليه وهذا ما جعلنا نشفق عليه لأنه واقع تحت ضغوطات قبلية وعسكرية كبيرة، لذلك نأمل أن تكون قرارات الحكومة متحررة من تلك الضغوطات وأن تعمل لمصلحة الوطن ولا فليها أن تستقيل.

< على الرغم من التزام الحكومة أمام البرلمان بتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين إلا أنها اتخذت مؤخرا قرار رفع المشتتات النفطية الى جانب تجنيد ٢٠ ألفا من شباب الساحات بشكل انتقائي من أحزاب المعارضة مما ينقل كاهل الميزانية.. أين دور البرلمان لوقف مثل هذه القرارات؟

- بالنسبة لقرار الحكومة رفع سعر المشتتات النفطية كان قرارا خاطئا

وبكل المقاييس وهو جرة جديدة ما كان يجب أن تتخذ وللذك نحن في كتلة المؤتمر الشعبي العام وقفنا منذ اللحظة الأولى ضده لأنها تعلم أنها سوف تزيد المواطنين معاناة الى معاناته وخاصة القطاع الزراعي وقطاع النقل مما سينعكس على غلاء الاسعار بشكل كبير وهذا خلافا لتوصيات المجلس للحكومة بشأن توحيد أسعار المشتتات في عموم الوطن وارتداد عن وعود الحكومة في برنامجها المقدم الى البرلمان والقاضي بتحسين احوال المواطنين ولذا على الحكومة أن تحترم التزاماتها ولا سيخصطر المجلس لاتخاذ اجراءات صارمة ضدها حسب القانون والدستور.

حزبية الجيش

< وماذا عن تجنيد ٢٠ ألف شاب من أحزاب المشترك وجماعة اليمان كيقال؟

- عملية التجنيد هذه تدل وبشكل قاطع أن الحكومة تسير نحو طريق مجهول والا كيف تقوم بتجنيد ٢٠ ألف شخص بما يعادل ١٨ مليار ريال في الوقت الذي تقول الحكومة أن الميزانية تعاني من عجز ٢٥ /٢٠ من الميزانية لعام ٢٠١٢م.

كما أننا لسنا بحاجة لتجنيد هذا العدد على الاطلاق والسؤال الأهم الذي أوجهه للائساذ باسندوة والأخ وزير الدفاع هل يقترض أن يتم عملية التجنيد وفقا للمعايير الوطنية سواء من حيث تمثيل كل المحافظات وعبر الاعلان عن فتح باب التجنيد لكل الراغبين من الشباب وحسب الاحتياج ومعاير الكفاءة أم أن العملية هي استيعاب لجماعة معينة من حزب معين وربما يخالف الدستور الذي يمنع الحزبية داخل الجيش والامن والطامة الكبرى أن نجد مجموعة ممن سيتم تجنيدهم من المتطرفين هذه التساؤلات ارجو أن لا تعيب عن بال الحكومة وأن تعمل على تلافي الأخطاء قبل فوات الأوان.

< ولكن هذا يؤكد أن مجلس النواب يعاني من ضعف رقابي كبير وإلا لماذا لا يمنع الحكومة من اتخاذ مثل هذه القرارات؟

- البرلمان ليس ضعيفاً بل قوياً ولكن هذا يؤكد أن مجلس النواب يعاني من ضعف رقابي كبير وإلا لماذا لا يمنع الحكومة من اتخاذ مثل هذه القرارات؟

< وكيف تفسّر رفض محمد سالم باسندوة دعوة البرلمان الاعتذار عن مضمون خطابه الذي ألقاه يوم ١٨ مارس الماضي؟

- خطاب باسندوة لم يكن موفقاً على الإطلاق ويعبر عن استخفاف بحق الشعب اليمني بكامله وهو خطاب قتل من قدرته جدا ثقة الناس به والخطاب يبدو أنه لم يكن خطابا لباسندوة وإنما كتب وفرض عليه من قبل الحاقدين على الشعب والذين يرغبون بتفجير الأوضاع وإشغال الناصب العسكرية لأنهم خرجوا من أية تسوية ولم يكن أي نصير، ولذلك أقول أننا سننقف مع الحكومة، ولابد أيضا الإشارة إلى أن البرلمان يستند الى المبادرة الخليجية وضروة التهدة والوفاق وسنعمل ما بوسعنا لمساعدة الاستاذ باسندوة للخروج من مظلة تلك الاطراف الحاقدة التي تريد أن يكون دمية بأيديهم يحر كونها وقت الحاجة.

< ولكن هذا التسامح كان سبباً في قيام أعضاء المشترك في الحكومة بإقصاء قيادات مؤتمرية من وظائفها خلفا للقانون وهذا لا يخدم التوافق الذي تتحدث عنه؟

- كنا نتمنى من الآخوة في حكومة الوفاق ان يلتزموا بمضمون المبادرة في عملية التوافق وأن يدركوا ان التوافق لا يعني الاجتثاث والاقصاء وتصفية الحسابات وإفراغ الاحقاد، فالتوافق أوكومة الوفاق تنفصر على المناصب السيادية في الحكومة فقط، وإذا كنا حتى الآن لم نتخذ إجراءات حاسمة فهذا لا يعني ضعفا وإنما حرص على تنفيذ المبادرة.

ولكن اعتقد أن صبرا نا قد نفذ ولن نسكت بعد الآن وإذا لم توقف هذه التصرفات، فاعتقد أن للمجلس صلاحيات كبيرة جدا تتجاوز الاستجواب إلى سحب الثقة رغم حرصنا على التوافق.. ولكي لا نصل الى هذا يجب على الآخوة في حكومة الوفاق تفهم الوضع وأن التسوف فوق الصائتر وأن يتحملوا المسؤولية الوطنية لتجاوز الغضب العصبي الذي نمر به، فبدون تكاتف كافة الأحزاب التي في الساحة لن نتقدم قيد أنملة.. ويجب أن نثير الى أن الوظيفة العامة مكومة بقانون الخدمة المؤبدة وأي تغيير يجب أن يخضع للقانون والكفاءة وليس للمعايير الحزبية الضيقة.